

المبادئ الأساسية الثلاثة للنهضة: إسقاط النظام البهلوي؛ زوال الحكم الملكي؛ إقامة الجمهورية الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اقترحنا ثلاثة أصول، ونريد أن نرى الآن أيّاً منها يرفضه الذين من المحتمل أن يعارضوها. كان الأصل الأول هو أن الشعب الإيراني لا يريد سلطنة العائلة البهلوية. وهذا ما تجلّى في شعاراته طوال هذه المدة من مظاهراته. فهو استفتاء شعبي عام شهدته جميع نقاط البلد وأدلى الشعب برأيه من خلال صرخات الرفض لحكم هذه العائلة. فإذا عارض أحد هذا الأصل ووقف في مواجهة الشعب الإيراني قائلاً: نحن نريد بقاء العائلة البهلوية على وضعها السابق فهو. كما قلنا. يعني أنه يقول: نحن نعترف بأن الملك قد ارتكب كل تلك الأفعال لكننا نراها أفعالاً جيدة!! فمن الجيد أنه قام بإعطاء نفطنا لأمريكا مقابل شراء كمية من القطع الحديدية التي لا تنفعنا؛ ومن الصالح أن منع ثقافتنا العلمية من التطور وقتل شبابنا وأتخم السجون بهم ومارس كل هذا التعذيب والقمع! إذا كان يوجد من يقول بمثل هذا فليعلنه صراحة ويوقع عليه معلناً عن تنبيه له! لا أظن أنه يوجد في إيران برمتها من يتجرأ على مثل هذا الإعلام.

أو أنه يعني أنه يقول: كلا إن الملك لم يرتكب تلك الأعمال بل ارتكبها آخرون! مثلما قال بعضهم بأن صاحب الجلالة لم يكن يعلم بوقوعها أصلاً وكان يجهل بما ارتكبه الآن من ظلم وخيانة ضد البلد! فالجميع في إيران كانوا يعلمون بما يجري باستثناء الملك! أفلم يكن هو بين هذا الشعب؟! ولكنه هو نفسه يردد دائماً في أحاديثه أن جميع الأعمال تجري على يديه وهذا ما يقوله الآخرون أيضاً. عندما هاجموا المدرسة الفيضية وقاموا بتلك الأفعال رأينا حينها إن كل من يراجعونه بشأن هذه القضية يقول: إن صاحب الجلالة هو الذي أمر بذلك فلا مناص من التنفيذ! وهذه الحقيقة سجلناها في أحد البيانات يومئذ وقلنا أن كل من تراجعته بشأن هذه القضية يقول إن صاحب الجلالة هو الذي أمر بمهاجمة المدرسة الفيضية والقيام بتلك الأعمال؛ وقد صدقوا فيما قالوا؛ فلم يكن الآخرون يسمحون بمثل ذلك بل لم يكونوا يستطيعون أن يسمحوا بذلك دون علم الذي تخضع كل القوات الإيرانية لقيادته وهذا ما يقر به هو أيضاً؛ ولا يمكن أن يصدر رئيس شرطة أو جنرال عسكري حكماً بقتل أحد أو الهجوم على مكان أو ارتكاب مجزرة في إحدى المناطق دون إذن من القيادة العامة؛ فكل ذلك هو بأمر الملك أو بإذنه وغاية الأمر أنهم يستأذنونهم فيأذن لهم.

هل يمكن أن نقول بأن الملك لم يكن يعلم بكل تلك العقود والقوانين التي أعدها المجلس النيابي وصادق عليها؟ فهل كان فاقدا للوعي بما حوله طول مدة حكمه؟! إذا لم يكن كذلك بل كان مستيقظاً وملكاً يعلم الجميع بأن كافة مجريات الأمور بيده وهو يمارس جميع أشكال الاستبداد؛ فكيف يمكن لأحد أن يقول . ما قاله فعلا بعض أنصار الملك وأميركا . من أن الملك غير مذنب إذ لم يكن يعلم بوقوع هذه القضايا! الملك الذي جاء إلى قم ووقف يخطب أمام المأ وتهم على علماء الإسلام وعلى فئات الشعب الأخرى؛ فهل يقع ذنبه هذا في أعناق الآخرين لأنه جاهل أصلا بهذه القضايا.!!

هل يمكن القول بأن الملك الذي يصرّح عبر الإذاعة بأن هؤلاء الملاي رجعيون و... ثم يأمر الشعب باجتناهم مثلما يجتنبوا الحيوانات النجسة؛ هو جاهل لا ذنب له والذنب يقع على الآخرين الذين ارتكبوا تلك الأفعال دون علمه؛ أو القول بأن الآخرين أملوا عليه ما قرأه هو دون أن يعلم بمحتواه مثل الأطفال الذين يقرأون شيئاً دون أن يدركوا معناه وهو أيضاً قرأ ما أملوه عليه دون أن يدرك معناه.!!

وبالنسبة لقضية ما سمّوها "الإصلاحات الزراعية" والضجة التي أثاروها فقد وصفها الملك بنفسه أنها "ثورة الملك والشعب والثورة البيضاء"؛ هذا ما يقوله هو بنفسه فهل يمكن القول أنه كان جاهلاً بالأمر وأنهم كتبوا له ورقة وقرأها هو دون أن يكون له من الفهم ما يدرك به أن معنى "ثورة الملك والشعب" هو أن للملك دوراً فيها؟! بل إنه كان يقرأ هذه العبارة ولا يعي ما هي!! هذا معنى قول ذاك السيد الذي يقول: إن الملك كان جاهلاً بكل الأمور .

إذن فلا يمكن لأحد أن يصدق بمثل هذا القول؛ ولنفرض الآن أن يطلق أحدٌ هذا الادعاء فهل يمكننا أن نصدق أن الملك كان جاهلاً بتلك الممارسات وهو الذي يقرُّ بنفسه أن جميع الأمور ينبغي أن تجري تحت إشرافه وهو الذي كان يقوم بها ولا يقيم وزناً للآخرين . بل وإلى وقت قريب لم يكن للآخرين تأثيرٌ أصلاً، لا وزير ولا نائب ولا غيرهما فالقرار هو ما يقوله الملك ولا اعتبار لغيره ..

كما لا يمكننا القول إن جميع هذه الأعمال قد قام بها هو؛ لكنها . جميعاً صحيحة سليمة؛ مثلما لا يمكن القول: صحيح أنها أعمال منحرفة سيئة ولكن الملك لم يكن يعلم بها فقد ارتكبها الآخرون من تلقاء أنفسهم وألصقوها بالملك؛ ولذلك فقد اعتقلوا الآن مجموعة من رفاقه . وهؤلاء هم شركاؤه في الجريمة .؛ ولا أعلم الآن إن كانوا اعتقلوهم حقيقةً أم أنهم يريدون خداع الشعب فقط في حين أن تحالفهم مستمرا وقد أخفوههم فقط عن أنظار الشعب حيث أعدوا لهم محلاً مناسباً؛ لا علم لنا

بذلك. ولكن لنفرض أنه تنكر لرفاقه واعتقل شركاءه. وبالطبع فالملك يسعى إلى الإيحاء للناس بأنه عرف للتوّ بخياناتهم ولذلك اعتقلهم. ولكن كيف يمكن التصديق بأن الملك كان يجهل بأفعال الشخص الذي بقي في منصب وزيره اثني أو ثلاثة عشر عاماً؛ فلم يعلم إلا اليوم حيث وقف الشعب في مواجهته، بأن وزيره قد ارتكب أعمالاً سيئة أثارَت سخط الناس، فاعتقله ليعرف الشعب بأن "صاحب الجلالة" لا يريد إلا الإصلاح مثلما فعل بشأن "الإصلاحات الزراعية" و"الثورة البيضاء" واليوم يريد القيام بثورة إدارية وإصلاح الأوضاع لذا يعتقل وزراء العهود السابقة لإصلاح الأمور فلماذا يعترض الشعب!! ولكن من يصدق أن تلك الأعمال كانت تجري دون علمه؟!

ويحتمل أن يطلق أحدهم قولاً آخر وهو: صحيح أن جميع تلك الأعمال سيئة وقد ارتكبتها الملك أيضاً ولكنه تاب والتوبة مقبولة عند الخلق والخالق وينبغي قبولها من أي شخص مهما كان ذنبه؛ وقد ظهر الملك وأعلن توبته! وثمة طريق لحل المشكلة يمكن أن يقوله قائل وهو: ليق الملك في السلطنة دون أن يتدخل في شؤون الحكومة وقد تاب فليتم إغلاق ملف ما جرى وينتهي الأمر! ولكن حتى لو فرضنا صدقه في توبته فإن قبول الله للتوبة منوط بإرجاع حقوق الناس؛ ولو قتل إنسان آخر ثم قال: (إني تبت الآن؛ فعليه أن يصلح فعله ويرضي الغريم وعندها يقبل الله توبته وإلا فهي غير مقبولة؛ فهل يفتح الله تعالى حساباً خاصاً للملك لأنه الشخص الأول في الدولة فيقبل توبته دون جبران ما فعل فلا يحاسبه على الجرائم التي ارتكبتها خلال أكثر من عشرين سنة ونهبه لأموال الناس وإهلاكه نفوسهم وأمره بالتخريب وارتكابه الخيانات والجنايات؛ فيتوب الله عليه بمجرد أنه ملك! وهذا القول يعني أن أصحابه يرون أن الملك يتميز عن غيره في الحساب الإلهي؛ وتوبته مقبولة لأنه ملك أما الذين فقدوا شبابهم. من أبناء الشعب.، فليطردوا فما هو قدرهم في مقابل الملك الذي لا ينبغي التحدث معه بهذا الشأن.

هل يمكن أن نقول أن توبته (الملك) مقبولة دون تحقق شروطها؟ إذا سرق أحد العامة شيئاً من أموال الآخرين ثم قال: إني تائب، لقلنا يجب عليه أن يرجع أموال الناس لكي تقبل توبته وإلا فهي مثل توبة الذئب؛ وبالنسبة للملك إذا كان صادقاً في توبته؛ فليبدأ أولاً بفتح حساباته في المصارف الأجنبية ويرجع أموال الشعب إليه ثم نصل إلى موضوع القتل فيما بعد هذا في الجانب المالي؛ فقد اتلف كل هذه الأموال من ثروات الشعب وأعطى الثورة النفطية للأجانب مقابل ما لا ينفع الشعب بل يضره؛ حسناً فليأتي ويصلح هذا العمل أولاً وليعلن أنه يريد القيام بذلك.

يقولون: إنه أعلن أن التحقيق يجب أن يشمل عائلته أيضا والمرتبطين به لمعرفة إن كانوا قد ارتكبوا مخالفات أم لم يرتكبوا؛ فإذا ثبت ارتكابهم لها فيجب أن يقدموا هم أيضا للمحاكمة! فهو لا زال شاكاً في ارتكاب عائلته لذلك؛ أي يتضح أن هذه القضية هي أيضاً من الأمور الخفية عليه والجاهل بها!! وهو الآن يريد التحقيق بشأنها، لكنه هو نفسه يعلن توبته أما الشعب ويعترف: لقد ارتكبتُ أخطاء لن أكررها وأتعهد بذلك وألتزم وأضمن عدم التكرار! وهذا القول يردده حالياً باستمرار؛ فليقف أحد وليقف الشعب بوجهه ليقول: حسنا لقد ارتكبت إلا الآن كل تلك الفعال فأصلح الأمر وعندها قل: إنني ضامن لعدم تكرارها. فالأمر يرتبط بالحقوق وليس شخصياً بينك وبين ربك الذي قد يغفر لك ما بينك وبينه فنحن لسنا وكلاء عامين له تبارك وتعالى؛ ولكن الله (عز وجل) لا يقبل توبتك إلا بعد حل قضايا حقوق الناس التي في ذمتك. ففي عنقك اليوم حق شعب كامل لأنه أتلقت هذه الأموال التي هي أموال الشعب. وحسبت شبابنا في سجونك عشرة أعوام وعاملتهم وأمرت أن يعاملوهم بتلك الممارسات القاسية. فعليك أن تصلح كل ذلك ثم تقول: أستغفر الله. لكنك دون أن تصلح الأمور تقول: إني تبت الآن!! فهل يمكننا أن نصدقك؟ ألم يعرفك الشعب؟ ألم تطلق مثل كل هذه التعهدات في بداية سلطنتك، وإن كان التعهد يجب أن يكون قانونياً أولاً، ثم نقضتها وارتكبت كل هذه الأخطاء حسب تسميتك لها. أفلم ترتكب أمثالها مستقبلاً؟ ألسنت تطلق مثل هذه الأقوال استغفالا للشعب لكي تواصل تلك الأعمال التي تقول أنك أخطأت وسقط فيها؟.

إذن فالذي يؤيد الملك ويعلن رفضه لأصلنا الأول وهو رحيل الملك وهذه العائلة البهلوية.. إنما يلزم نفسه بأحد تلك الأقوال، أي أن يقول: إن كل تلك الأعمال صالحة جيدة، وأنتم والشعب غير متبهيين لصحتها. فالقمع عمل جيد والملك قام بأعمال جيدة لأنها كلها قمع. أو أن يقول: إن الملك لم يرتكبها، فإما أنه كان جاهلاً أو أنه تاب عنها. ولأن كل هذه الأقوال واهية وطرقها مغلقة إذن يجب سقوط الملك.

وثمة خيار آخر يقول: حسنا ليرحل الملك ويأتي ابنه وزوجته الموقرة ويشكلوا مجلساً لإدارة الأمور فهم لم يرتكبوا شيئاً بل إنهم جيدون سالمون! ولكن هذا الخيار لا يمكن أن يقبله الشعب الإيراني الذي عانى كل هذه المصائب من هذا الشخص وأبيه وشاهد كل هذه الخيانات التي ارتكبوها. فلا يمكنه بعد كل ما شهداه وقاساه، أن يتجاهل احتمال أن يكون هذا الابن مثل أبيه كان هذا الأب نسخة لأبيه هو.

إن من أخطاء شعبنا هو أنه سمح لهذا الابن أن يصل للسلطنة بعد أبيه، وكان من اليسير جدا آنذاك أن يعلنوا للحلفاء رفضهم تنصيب هذا ويصمدوا على موقفهم وكان من السهل للغاية حينئذ أن يمنعوا وصوله للسلطة.

وهذا الابن هو مثل أبيه الملك محمد رضا وقد سمعت أنه قال: إن أبي قد أبقى على هؤلاء السجناء دون مسوغ. لأن هذا يتطلب مصاريف غير ضرورية فليقتلهم لكي يتخلص من هذه المصاريف!! هذا ما نقلوه، وهو يكشف للشعب مسألة مهمة. وعلى الإنسان أن يلتزم عرى الاحتياط في القضايا المهمة ولو كان الدافع مجرد احتمال، فلو احتملت احتمالاً معقولاً، وجود حيوان وحشي خارج هذه الغرفة سيقتلكم إذا خرجتم فلن تخرجوا منها حينئذ، فمجرد وجود هذا الاحتمال، لدينا أو لديكم، يجعلكم تلتزمون الاحتياط فلا تخرجون. ونحن نحتمل أن هذه العائلة (الملكية) متوحشة تريد تدمير الشعب، وهذا ما فعلته طوال الفترة السابقة وستواصل ذلك مستقبلاً فهي إدارة بأيدي الأجانب والقضية ليست في حدود دائرة الاحتمال الذي نتحدث عنه. إن هذا أداة مثلما كان أبيه، بيد الأجانب الذين يريدون الآن استبداله بالأداة اللاحقة. فكيف يمكن للشعب أن يرضى ببقاء هذه العائلة سيدة له بعد كل الخيانات التي ارتكبتها؟ إذن لا أظن أن هناك من يستطيع أن ينكر أصلنا الأول وهو وجوب إسقاط هذه العائلة.

أما بالنسبة للأصل الثاني وهو خواء النظام الملكي من الأساس. فإن هذا النظام رجعي وبال وخاو حتى في عصره. فتارة تقول رجعي وهذا يعني أنه كان صالحاً في وقته ثم أصبح قديماً بالياً. ونظام السلطنة أصبح الآن قديماً حتى لو كان في السابق شيئاً ما، فهو الآن رجعي، بل هو نظام خاو منذ البداية إذ يتسلط السلطان على الناس دون أن تكون لهم حرية القيام بأي شيء. وكان الشخص الأول في السلالات الملكية، دائماً يتسلط على الناس بالقوة. ولم يكن لرأس الشعب في أي وقت، دور في انتخاب السلطات. بل كان السلاطين على الدوام يصلون للسلطة بالتجبر والقوة ويفرضون أنفسهم وممارستهم الظالمة وكل ما يشتهون على الشعوب. فمثلاً هذه السلالة الملكية نشأت من شخص كان في البداية لصاً يرتكب كل القبائح. وهذا الوضع هو مدعاة للسخرية بين أنظمة العالم حيث يقوم شخص بتحريك ضد نظام معين ويقتل ويرتكب كل قبائح ثم يتغلب وبمجرد أن ينتصر يعترفون به حتى لو كان تحركه منحرفاً وكان هو مجرماً. فقد أصبح الآن (صاحب الجلالة) رغم أنه كان إلى أمس لصاً وقاطع طريق تحرك وسعى لإسقاط حكم السلالة القاجارية مثلاً وأطلقوا عليه أوصاف المتمرّد على السلطنة واللص والخائن وأمثال ذلك. ولكنه عندما استقوى وأخرج القاجاريين

اعترف به السيد الأميركي من جهة والسيد البريطاني من الجهة الثانية وأصبح (صاحب الجلالة) الذي لا يتمرد عليه إلا مجرم رغم أنه كان إلى الأمس مجرماً، لمنه استقوى وتسلبت على الناس بالقوة وطرد منافسه. فأصبح نفس هذا اللص صاحب الجلالة! هذا أساس الحكومات الملكية.

نفس هذا اللص الذي كان إلى الأمس لصاً ولو كانوا قد قبضوا عليه لقتلوه وأيدهم الجميع في ذلك. قد استقوى الآن وانتصر فتدفق الجميع للاعتراف تباعاً. وهذا ما حدث قبل يومين في أفغانستان. فقد كان الذين اعترفوا تباعاً من مختلف الجهات بحكامها الجدد اليوم يكيلون الشتائم لنفس هؤلاء الحكام قبل أن يتغلبوا ويصلوا للحكم. وعلى نفس المنوال تغيرت أوصاف ذاك اللص الصعلوك وأصبح يلقب بصاحب الجلالة وكل من يعترض بكلمة عليه أو على نظامه الملكي أو يوجه إهانة لهما. يجب أن يساق إلى السجن ليقع فيه أعواماً!!

إن أساس النظام الملكي منحرف منذ البداية. فما معنى أن يصبح شخص مثل أي واحد منا بل إن عقول معظم الملوك كانت دون المستوى العام وغاية الأمر أنهم كانوا متجبرين أشقياء ويلجأون إلى القوة بكثرة، لكن عقولهم دون مستوى الإنسان العادي، الرجل الأول في الدولة ثم ملكاً دون أن يكون للشعب أي رأي في الأمر؟.

لنفرض أن ذاك المجلس النيابي الذي صنعه الملك رضا بقوة الحراب وقد رأينا ذلك جميعاً، كان مجلساً وطنياً حقاً، وأن الشعب هو الذي عزل العائلة القاجارية بعدما عرف فسادها ونصبه مكانها. ولكن هل أن تنصيبه له يعني أنه خرج عن إطار إدارة الشعب لأنه وصل للحكم بانتخاب شعبي فيستطيع أن يفعل ما يشاء؟ هل يجيز له ذلك أن لا يصغي لصرخات الشعب مهما ارتفعت قائلة: أيها السيد لقد أصبحت ملكاً بإرادتنا وانتخابنا ونحن لا نريدك بعد الآن فاذهب لسبيلك.

لكنه لا يجب عليها إلا بالحراب مثل الذي يجري الآن، تلك الطبقة الأولى جعلت أو انتخبت شخصاً رضا خان فهل يجب علينا أن نتحمل ابنه؟ وهل نحن الذين انتخبناه؟ هل يمكن للعقل القبول بأن تنتخب مجموعة معينة قبل خمسين سنة شخصاً للسلطة ثم يصبح ابنه سلطاناً أيضاً دون أن ينتخبه الشعب المعاصر بل ويحكمه رغم معارضته له؟ أي أن يفعل ما يشاء لأنه ملك (طبق دستور حركة) المشروطة. ولكن لماذا يكون ملكاً دون انتخاب الشعب؟ وماذا يعني هذا؟ إن من الحقوق الأولية لكل فرد ومجموعة ومجتمع. حق الانتخاب بشأن ما يرتبط بمقدرات بلده ولكن ابحثوا بين صفوف جميع فئات شعبنا وكل أنحاء إيران فهل يمكنكم العثور على شخص واحد يقول: كان لي

دور في انتخاب محمد رضا خان للملك؟ لن تجدوا ولا شخصا واحدا أبدا، بل كانت السلطنة (موهبة إلهية) لهم حسب قولهم، لم يتدخل الشعب بشأنها أصلا!

أجل، ينص دستورنا المنحرف على أن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب لأحد الأشخاص؛ حسنا قبلنا جدلا أنها موهبة إلهية يمنحها الشعب ولكن متى منحها لهذا؟ ومتى كان للشعب رأي في هذا المجال أصلا؟ لقد نفذ (رضا خان) انقلابا عسكريا، إذ جاء إلى طهران من قزوین وسيطر عليها من خلال انقلاب عسكري واعتقل طائفة وسجن وتسلط على الأمور بصورة تدريجية. فقد كان في البداية قائد العسكر ثم أصبح وزيرا للحربية ثم رئيسا للوزراء، ثم شكل المجلس النيابي بقوة الحراب وبهذه القوة أجبر النواب على خلع العائلة القاجارية وتنصيبه ملكا. فما حدث كان بقوة الحراب وليس (موهبة إلهية) منحها الشعب له! فأين كان الشعب يومئذ ومتى قام بإعطاء مثل هذه الموهبة؟ ولنفرض أنه منحها لأبيه ولكن ما بال خلفه؟ ذاك الجيل انتخب شخصا نائبا عنه، وكان فرضا نائبا حقيقيا ولكنه ليس نائبا عني بل عن أبي. وأنتم جميعا لا تتذكرون ذاك العهد ولم تدلوا فيه بأرائكم لأنكم لم تكونوا موجودين أصلا لتنتخبوا. ونحن الذين كنا موجودين لم يكن لدينا حق الانتخاب، ولكن لنفرض أن ذاك الجيل قد انتخبه حقا، ولكننا اليوم نريد أن نعيش حياتنا فهل نضع مقدرات بلدنا بيد شخص يتصرف بها دون أن يكون لنا علم بالأمر ودون أن يكون لنا رأي فيها بل يستطيع هو أن يفعل ما يشاء؟.

فالنظام الملكي منحرف من الأساس إذن فما معنى نظام السلطنة؟ يجب أن ينتخب أراد الشعب شخصا كوكيل عنهم مثلا يعمل من أجل صالحهم ويتدخل في أمورهم. ويستطيعون عزله متى ما أرادوا. أما في النظام الملكي فإن السلطان يفهم أن قيام نظامه يعني أنه قد تخلص من أيدي الشعب فهو يستطيع أن يفعل ما يشاء من انحرافات لأنه باق في السلطنة مدى عمره ولا يستطيع أن يعزله فالجميع يحبون الملك. أما إذا كان الحال أن يقوم أفراد الشعب في انتخاب شخص لرئاسة الجمهورية مثلا لمدة خمسة أو عشرة أو ثمانية أعوام يدير فيها شؤون الدولة. فإن هذا الشخص ومهما كان سيئا فإنه سيفكر بأن أبناء الشعب سينتقمون منه بعد انتهاء الأعوام الخمسة لرئاسته إذا ظلم أحدا، لأنه سيصبح بعد انتهائها إنسانا عاديا مثل الآخرين وتنتزع السلطة من يده. ولذلك فمن الطبيعي أن يعرض عن الظلم.

إذن فالنظام الملكي منحرف ومفروض على الشعب منذ البداية وهذا هو الأصل الثاني الذي نقول به. أي أن الملكية تفتقد للأساس السليم أصلا والانتخاب يجب أن يكون بيد الشعب. وهذه قضية

يؤيدها كل عاقل. أي أن تكون مقدرات كل شخص بيده. فنحن في هذا المجتمع وهذا البلد بلده فيجب أن تصرف ثرواته بما ينسجم مع مصالحه ويسخر كل ما في بلده من أجل إصلاحه وصلاحه. فكيف يمكن أن توضع مقدرات البلد في يد شخص يعتبر نفسه مستقلا عن الشعب ويريد أن يفعل ما يحلو له دون أن يصدر من الشخص الذي تتفق كلمة الشعب على انتخابه رئيسا للجمهورية لمدة خمس سنين. فحتى لو فرضنا أنه ماهر للغاية لكن حتى هذا الماهر لا يستطيع أي لا يجيزه عقله، أن يفعل خلال هذه الأعوام الخمسة ما يشاء أو يظلم بما اشتبه حتى لو فرضنا أن الشعب لا يملك حق الاعتراض عليه خلال هذه الأعوام. في حين أن هذا الحق محفوظ في النظام الجمهوري ويستطيع الشعب أن يعزله. أما إذا كان النظام الجمهوري إسلاميا فالأمر أشد وضوحا، لأن الإسلام حدد شروطا يجب توفرها في الشخص الذي يتولى سياسة وإدارة أمور الناس وتكون له الولاية عليهم. فإذا فقد أحد هذه الشروط سقطت عن أهلية هذا المقام بصورة طبيعية وانتهت ولايته دون أن يحتاج الأمر إلى اجتماع الناس لعزله، بل إن رئيس الجمهورية الإسلامية يعزل من مصبه بمجرد ارتكابه للظلم أو توجيهه صفة لأحدهم ظلما وعليه أن يرحل بعد أن يقدم ليتلقى صفة مماثلة قصاصا للصفة التي وجهها. هذا هو النظام الذي نطالب به.

واستنادا لما تقدم فإن الأصل الأول وهو رفضنا لحكم العائلة البهلوية، واضح الحجج والشعب يؤيدنا فيه. فالمطلب شعبي إذا نظرنا إليه من زاوية حق الشعب، جميع أبناء الشعب أطلقوا صرخات المطالبة بذلك ولا زالوا يطلقونها في الشوارع. وقد نقلوا اليوم أيضا ن خمسين ألفا تظاهروا في أصفهان استمرار لثورتهم ونهضتهم وأطلقوا مثل تلك الصرخات المتواصلة في كل مكان.

أما الأصل الثاني وهو انحراف النظام الملكي من الأساس. فهو ما يؤيده كل عاقل فإذا تصور الأمر صدق بأن النظام ليس سليما. فحق الانتخاب يجب أن يكون بيد الشعب لا أن يجعل شخص شخصا آخر سلطانا على آخرين يمسك بزمام أمورهم ومقدراتهم. يجب أن تكون مقدرات كل شخص بيده. كما يجب أن تكون مقدرات هذا الجيل بيد أبنائه لا بيد شخص كان قبل سبعمئة سنة ولا وجود له اليوم. في حين أن نظام رئاسة الجمهورية يعني أن تكون المقدرات بأيدي الشعب نفسه الذي يقرر اليوم انتخاب شخص رئيسا لجمهوريةه وبعد خمسة أعوام ينتهي عمله فينصب الشعب شخصا آخر ثم ثالثا أفضل من سابقه. فمن الممكن أن يكون ذلك منحرفا وهذا سليما. ولكن الأساس في النظام الجمهوري هو أن ينتخب أبناء الشعب من يريدون.. ولكن الوضع ليس في كل

مكان بالصورة التي يشترط فيها توفر مواصفات معينة في الرئيس الذي يحكم الناس. ولكن الإسلام يحدد مواصفات لحاكم الشعب تضمن رعايتها إقامة حكومة عدل سليمة.

أما أصلنا الثالث فهو أننا نطالب بإقامة الحكومة الإسلامية جمهورية إسلامية نرجع فيها إلى آراء الشعب كما أننا نحدد شروطها أيضا وهي شروط مذكورة في الإسلام ونقول للشعب: يجب أن تنتخبوا الشخص الذي تتوفر فيه، فلا يصح أن ينصبوا أي سارق أرادوه، ما من عاقل يؤيد أن ننصب كل سارق ولن ينصبوه.

هذا هو الأصل الثالث، وقد تعبتُ. سأتحدث عن الموضوع لاحقا. وقد صدرت بعض الأقوال وكذلك الأقوال التي وردت في الخطاب التي ألقاها اليوم صاحب الجلالة وهذه أيضا سنناقشها لنرى ماذا قال وماذا ينبغي أن تقول.

هوية الخطاب رقم . 67

فرنسا / باريس / نوفل لوشاتو 12 ذي الحجة 1398 هـ ق الموافق 13 نوفمبر 1978 م.
الموضوع: المبادئ الأساسية الثلاثة للنهضة: إسقاط النظام البهلوي؛ زوال الحكم الملكي؛ إقامة الجمهورية الإسلامية.
المناسبة: لقاء الملك بالدكتور أميني والمساعي الأميركية الجديدة لحفظ النظام الملكي.
الحاضرون: جمع من طلبة الجامعات والإيرانيين المقيمين في الخارج وغيرهم.